

## اشكاليات البحث العلمي بالجامعات العربية

د. هالة شعت، جامعة الغرير / دولة الامارات العربية / دبي

### ملخص البحث

لا يزال البحث العلمي في جامعاتنا العربية دون المستوى الذي تتمناه مجتمعاتنا، وذلك رغبة بالانتقال من العالم الثالث إلى العالم الصناعي والتكنولوجي. برغم الامكانيات الرائعة التي هياها الله لدولنا من ثروات عقلية واقتصادية. تأتي هذه الورقة لعرض صورة حقيقة لمشكلات البحث العلمي في جامعتنا واطنانا العربية، مقارنة بدول و الجامعات الاخرى، و علاقة الجامعات بخلق جيل باحث مبدع لتطوير دوله و مؤسساته الاكاديمية.

### Difficulties of scientific research in the Universities of the Arabic World.

Abstract: We present and discuss the state of scientific research in the state of scientific research in the Arabic world. As a result of comparison, we find that the scientific research in our countries is not productive, low profile and did not provide solutions to the community problems or valuable scientific knowledge. In this paper we found the budgets for scientific research and the administrations are responsible for.

Current state of scientific research.

We analyze these difficulties and find that the current state of scientific research in the Arab World is not due to the budget or the administration, but it is mainly due to the secularism of science.

### تمهيد:

نحن ليس بحاجة للثورات سياسية قاتلة بقدر ما بحاجة إلى ثورات تعليمية تكنولوجية، نحن بحاجة لنفض الغبار عن التعليم. ان أوضاعنا التعليمية تدق ناقوس الخطر بضرورة الاهتمام بتعليم والبحث و تدريب كلا على حدي حتي يكون أكثر توافقا للسوق العمل .

أن المجتمعات العربية تعيش بثبات عظيم، حيث تغيب الرؤية التربوية و ضياع البوصلة يهدد بخطر شائع للأجيال القادمة التي لا تعرف اين تذهب و إلى اين المصير. التعليم فقد الهيبة التعليمية، اصبح مجرد تجارة رابحة لمن يريد الشهادات ومجرد شهادات لزيادة الراتب و ليس إلا.

أن الخلل الواضح بالمناهج التعليمية و نقل الصراعات السياسية في الخطة التعليمية في بعض البلدان العربية فقد أثر تأثيرا سلبيا على مستقبل الاجيال القادمة و على الخطة التعليمية. أن كل ذلك ادي إلي ظهور ظواهر غريبة أو ليس بالغريبة لمن يريدون الشهادة فقط وليس إلا، الغش الالكتروني و السمسرة بالشهادات، و الاكثر تبييض الشهادات.

التعليم أصبح تجارة من ليس له تجارة ، كلا يريد أن يربح الاموال ليس من المهم العقول تفهم ام لا تفهم، فتجد بكل بقعة بكل بنابة شاهقة جامعة جديدة مدرسة نموذجية و على رأسها مستثمر مالي رهيب لا يفهم و لا يعي لاهمية العملية التعليمية، المهم ان يلون تلك الجامعات بنكهات معينة و الوان معينة لتشد الناظر الي ذلك الصرح.

هل اصبح العلم سلعة او تجارة رابحة، وهل البضاعة و المنتج على هذا المستوي من الاستثمار الرهيب، هل نظرية أعطني مالا أعطك علما هي الرابحة الان. أم اعطني تميزا اعطيك مالا.

يجب ان تعلم أمتنا ان تعليم مسألة حياة او موت.. فيجب علينا أن نفهم ان البقاء ليس لاقوي ماديا بل لأقوي علميا ..القوة و البقاء و الحياة ..هي مقابلة حياة تعليمية نبيلة شفافة بعيدا عن المصلحة الخاصة للتجار هذا الزمن.

فيجب أن نعلم جيدا ان اضلاع مثلث التعليم ثابتة لا يمكن ان ينقص واحد منها: معلم+طالب+إدارة تعليمية قوية. أن الخطر هنا يكمن في غياب الخطة التعليمية و سوق العمل، إذا هاتان العنصران لم يرتبطان بعضهما البعض فالمعادلة خاسرة و نتائجها وخيمة من بطالة مقنعة مكدسة . اننا يجب ان نخلق روح الولاء و الانتماء وروح المنافسة و حب العمل للحرم التعليمي و عدم اعتبار مهنة التدريس مهنة من لا ليس له مهنة..

فقد أبنائنا الرغبة و الادراك و الاحترام للعملية التعليمية و احترام اللغة الأم ، فكثيرا يتداول بين أبنائنا ليس لأهمية للغة العربية و كيف بان سوق العمل يطلب بقوة اللغة الانجليزية..فهنا يجب ان نقف وقفة قوية و سريعة وهامة جدا؟؟؟؟ و ان نقدس للغتنا من الغزو الاجنبي للمحوها. و كما ان ظواهر العنف و اللامبالاه المتبادلة بين اضلاع المثلث، و التسرب والغش..يجب أن نقف و نشدد الرقابة على المدارس بجميع أنواعها...

فيجب علينا أن ندعم صورة المعلم.. و تدعيم صورته تكون من جميع النواحي و ليس من الناحية الاخلاقية فقط هناك نواحي هامة جدا يجب الالتفاف عليها و الاخذ بعين الاعتبار. كما يجب ان يكون الشأن التعليمي شأننا استراتيجيا للدولنا العربية. أن يدرب أجيالا على سرعة التوقع و التغيير من خلال مواكبه ماهو جديد، حيث ان الانسان القوة الفاعلة في التاريخ فهو الذي يخط التاريخ بيده . فيجب ان نعي جيدا ان استنساخ المناهج فانه نظرية سيئة لانها وقتية و تنم عن مصلحة معينة ، فيجب ان تستنسخ مناهجنا من بيئتنا المحلية مع تطويره و مسيرتها مع العصر. يجب ان تنطلق السياسات التعليمية من رغبة بتنمية القدرات البشرية و الاستثمار بها، حيث ان تكون النفعية التعليمية دائمة و ليس ظرفية، حيث كثير من المناهج تري بعض من المواد مضيعة للوقت و ليس لها اهمية و استعمال للغات محددة ماهو الا استفراغ للجهد فيما لا طائل و أهمية به، و تنظر بمعيار العملية التعليمية بمعيار التكلفة و لا بمعيار التنمية الخلافة. أن الاستراتيجية التعليمية العربية تفشل دوما ليس للمعيار قلة الموارد المالية او البشرية، إنما لغياب الرؤية الاستراتيجية و الفلسفة المؤطره للقطاع التعليمي. فيجب أن تنطلق بأمرين هامين جدا هما: إرادة سياسية حقيقة غير مرتبطة بحل الازمات و الآخر تحديد الأطار المفاهيمي للمراد من العملية بأكملها. فدور قادتنا دور محوري في نهوض بالأمة، أنه يجب علينا أن

نحافظ على التعليم لكي نحافظ على الأمة، ألا يستفدنا نحن العرب أمة أقرأ لا تقرأ، وأننا في الصفوف المتاخرة بتحصيل الأكاديمي و البحثي بين العالم. فيجب ان ندرك أننا بحاجة للثورة علمية أهم من الثورات السياسية.

لماذا الدول العربية عاجزة عن بناء تركيبات مجتمعية متطورة علميا وتقنيا برغم وجود الالاف الجامعات و المعاهد و المكتبات و مراكز البحث العلمي؟ ولماذا واقع البحث العلمي محل سرك هو كوادره ؟ ماهو الوقت الذي يمكن ان يسعفنا من الخروج من البوتقة؟

كيف بنا نريد بناء المستقبل و لم نبني الحاضر؟ كيف بنا ان نكون امة مساوية للامم المتحضرة و المتطورة و نحن لا نتساوي معها بالقراءة و البحث؟ كيف بأمة أقرأ ان تعاود القراءة من جديد؟ هل سنبقي عاجزون عن إيجاد الطريق للوصول الي مصاطب البحث العلمي؟<sup>(1)</sup>

سوف نعالج في هذه الورقة ، النقاط التالية:

المطلب الاول:واقع البحث العلمي

الفرع الاول: واقع البحث العلمي في الوطن العربي

الفرع الثاني:ارتباط البحث بالجامعات

المطلب الثاني:معوقات البحث العلمي

الفرع الأول:النظام المتكامل

المطلب الاول:واقع البحث العلمي

الفرع الثاني:مقاييس التقدم البحثي

الفرع الثالث:لماذا البحث العلمي مادمننا قادرين ماديا

الخاتمة

المراجع

الفرع الاول: واقع البحث العلمي في الوطن العربي

ان واقع البحث العلمي بالوطن العربي للمخيف، حيث يحتل المراتب الاخيرة مقارنة بدول الاخري، قبل الدخول في محاولة تحليل واقع البحث العلمي في الوطن العربي، لايد من الإشارة إلى قضية هامة وهي توفر المعلومات، إذ إن غالبية الأقطار العربية تفتقر إلى الإحصاءات والمعلومات في كافة الميادين، وخاصة ميدان البحث العلمي، أضف إلى ذلك أنه إذا ما حاولنا أخذ المعلومات المتوفرة عن واقع الجامعات، ومراكز البحث العلمي والتقني في الأقطار العربية من مصادرها المتاحة الآن «وهي الأدلة والتقارير السنوية التي صدر معظمها قبل سنتين أو ثلاث سنوات»، وقارناها مع المعلومات المتوفرة عن هذه

محمد نوفل وسلمان الشيخ و طلعت غربال، ترجمه مناهج البحث في الريبية و علم نفس، ديوب لد ب فان دالين، مراجعة سيد عثمان، مكتبة الانجلو المصرية، ط:الثالثة/١٩٨٥، ص٢١ ومابعدها<sup>(١)</sup>

الأقطار في إحصائيات بعض المنظمات العربية والدولية وبخاصة اليونسكو، نجد من المؤسف أن جميع هذه المعلومات قديمة وغير دقيقة على الأكثر.<sup>(١)</sup>

### أسباب قدم المعلومات بالمؤسسات التعليمية و الأخرى:

١- امن المعلومات: حيث نستخدم بحائط امن المعلومات

٢- مازال العرب مولوعون بكل ماهو غربي

٣- انعدام الثقة بكل باحث عربي

٤- مواكبة التكنولوجيا البطيء

٥- هيمنة الدول على المعلومات

ان واقع البحث العلمي المؤلم في الاوطان العربية ، من ممارسات التقنية والبحثية يعتبر نوعا من الترف، الذي يجب ان تحرم منه الشعوب العربية، و ترحله الي العقول الاجنبية ليستجلبوا للدول العربية ليمارسوهذا الترف وذلك عن طريق الاعتماد على الكوادر العلمية و الباحثين و مراكز البحث .

### الفرع الثاني: ارتباط البحث بالجامعات

إن البحث العلمي مرتبط ارتباطاً قوياً بالتعليم العالي، لذلك تقع على الجامعات مسؤولية كبيرة في البحث العلمي، فالبحوث العلمية تقوم على أكتاف أعداد كبيرة من أصحاب الشهادات العليا والمختصين الموجودين بكثرة في الجامعات، كما أن الجامعات هي الوسط الطبيعي لتطوير خريجها إلى باحثين حقيقيين، ومن ثم فهي نبع يغذي مراكز البحوث بالعناصر البشرية العلمية والتقنية، كما أن البحث العلمي في الجامعات ضرورة لا غنى عنها لإنجاز واستكمال المهمة التدريسية، ولرفع التأهيل العلمي للطلبة<sup>(٢)</sup>.

تؤكد إحصائيات اليونسكو لعام ١٩٩٩م ، أن نسبة الإنفاق على البحث العلمي في مصر كانت ٠.٤ ٪ ، وفي الأردن ٠.٣٣ ٪، وفي المغرب ٠.٢ ٪ ، وفي كل من سوريا ولبنان وتونس والسعودية ٠.١ ٪ من إجمالي الناتج القومي . أما إحصائيات سنة ٢٠٠٤م ، لنفس المنظمة العالمية تشير إلى أن الدول العربية مجتمعة قد خصصت للبحث العلمي ما يعادل ١.٧ مليار دولار فقط ، أي ما نسبته ٠.٣ ٪ من الناتج القومي الإجمالي<sup>(٣)</sup> .

ويحذر د. أحمد زايد - عميد كلية الآداب جامعة القاهرة ، من ظاهرة هروب الطلاب من الأقسام العلمية والتي تنذر بإنقراض العلماء مستقبلا ، كما أن المناخ العلمي في مصر قد أدى إلى هروب الكفاءات العلمية إلى الخارج بحثا عن مناخ أفضل للمعيشة ، والبحث العلمي ،نتيجة إنخفاض الدخل المادي للباحثين مما يصرفهم عن بحوثهم ، وعدم مواكبة التقدم العلمي في الخارج ، نتيجة إستنزاف طاقاتهم في توفير متطلباتهم الأساسية ، وتحسين مستوى معيشتهم ، وإنتشار ظاهرة السرقات العلمية لأبحاث الأساتذة في جامعاتنا المصرية ، والكليات النظرية خاصة ، وضعف التمويل المادي للبحوث ، والدراسات الجادة ، و عدم توافر الأجهزة ، والمعامل اللازمة في مجال العلوم البحتة ، و يستشهد " د. أحمد " بالنقارير التي صدرت عن الجامعة العربية ، ومؤسسة العمل العربية ، و الأمم المتحدة عام ٢٠٠٧ ، والتي تشير إلى أن المجتمعات العربية قد أصبحت بيئة طاردة للعقول العربية ، والكفاءات ال علمية إلى الخارج ، وأن مصر وحدها قدمت في السنوات الأخيرة ( ٦٠ ٪ ) من العلماء العرب ، و المهندسين إلى الولايات المتحدة ، كما أن هناك نحو ( ٧٣٥٠ ) عالما تركوا بلادهم بسبب الأحوال السياسية و الأمنية ، وإن هناك ( ٤٥٠ ألف عربي ) يشكلون نحو ( ٣١ ٪ ) من

إن الجامعات جيدة السمعة هي تلك التي تزخر بمختبراتها البحثية وما تنشره من بحوث علمية وتقنية على المستوى العالمي وما يتوافر في ملاكها من علماء وباحثين مشهورين، وكما هو معلوم فإن قدرات الجامعات البحثية محدودة بنوعية و الكم العلمي للبحث، و اتاحة الاجهزة و تقنيات المتطوره للبحث و الامكانيات المادية، و المناخ العلمي الجيد والحرية للاكاديمين باستغلال اوقاتهم بالبحث و تبحر بعيد عن ساعات التدريس المرهقة، و اتاحة الفرصة للهيئة التدريس للحضور النشاطات و المؤتمرات و الحلقات و الدورات كل ذلك يلعب دور هام جدا بخلق اجواء مناسبة للبحث العلمي.

ومع أن هذه الجامعات تضع في خططها مشاريع للبحث العلمي والتقني فإن المردود السنوي أو بعد انتهاء المدة المقررة للخطة، ضعيف جداً إذا ما قورن بالمردود في بعض الدول النامية «الهند، البرازيل... إلخ»، حيث تشير الإحصاءات إلى أن معدل ما ينتجه الباحث في الجامعات العربية لا يتجاوز «٩،٠%» في العام، أي خمس بحوث لكل عشرة من أعضاء الهيئة التدريسية، وقد يكون أقل من ذلك بكثير في بعض الجامعات، لكن السؤال الأكثر أهمية عن مدى تأثير هذه البحوث على تطور المجتمعات العربية، حيث هذه البحوث تفتقر الي صيغ علمية لتوجه نتائجها الي ساعات التطبيقات العملية، او تكون هذه البحوث مكررة او خيالية و لا تلامس واقع المجتمعات العربية، وهذا دليل صارخ لعدم التخطيط السليم للمجالات البحث العلمي و التقني.

ان قيمة الانفاق على البحث العلمي بدول المتطوره اكثر<sup>٣</sup> من انتاجها القومي الاجمالي، بينما دولة الكويت اكثر دول العربية<sup>٤</sup> انفاقا علي البحث العلمي نصف واحد%. وان انفاق الدول النامية<sup>٢</sup>. ٢% من اجمالي الناتج القومي على البحث

---

المجتمع الغربى ، منهم (٥،٤%) من الطلاب العرب يعودون إلى بلادهم بينما يستقر الآخرون في الخارج ، وهناك (٣٤%) من الأطباء الأكفاء في بريطانيا ، وأكثر من مليون خبير، و إختصاصى عربى من حملة الشهادات العليا ، أو الفنيين المهرة مهاجرون و يعملون في الدول المتقدمة بالمجالات ال عالية التقنية مثل الجراحات الدقيقة ، الطب النووى ، والهندسة الإلكترونية ، والميكروالكترونية ، والهندسة النووية ، وعلوم الليزر، وعلوم الفضاء كما يحذر " د. زايد " من تدنى الميزانية المقررة للبحث العلمى سواء فى مصر أو العالم العربى ، حيث تبلغ فى مصر ( ١%) من الناتج القومى ، وفى البلدان الغربية يصل إلى ( ٤،٣%) بينما ميزانية إسرائيل تبلغ أربعة أضعاف ما تتفقه مصرعلى البحث العلمى ، كما إن إهتمام إسرائيل بمتابعة ، و قراءة كل ما يتم نشره وبثه عبر وسائل الإعلام العربية المختلفة ، مما جعلها أكثر قدرة و تأثيرعلى القرارات الدولية ، كما جعلها تحتل المركز الثالث فى تكنولوجيا المعلومات بينما تحتل مصر المرتبة السنين ما بين دول العالم ، مما يؤدى بالتالى إلى إنخفاض معدل إنتاجية البحث العلمى فى مصر، والذى يتراوح ما بين ( ٢:٣) وهو معدل منخفض مقارنة بدول أخرى مثل الهند ، وإسرائيل حيث تبلغ نحو (٦%) بينما يرتفع فى الصين إلى ( ١٥%) ، مستشهدا بأحد التقارير التى تشير إلى أن عدد الأبحاث العلمية المصرية المعترف بها دوليا خلال العشرين عاما الماضية لا يزيد عن ( ٤٣ بحثا ) وهو العدد الذى<sup>٣</sup>

وتؤكد إحصائيات اليونسكو لعام ١٩٩٩م ، أن نسبة الإنفاق على البحث العلمى فى مصركانت ٠.٤% ، وفى الأردن ٠.٣٣%، وفى المغرب ٠.٢% ، وفى كل من سوريا ولبنان وتونس والسعودية ٠.١% من إجمالي الناتج القومي . أما إحصائيات سنة ٢٠٠٤م ، لنفس المنظمة العالمية تشير إلى أن الدول العربية مجتمعة قد خصصت للبحث العلمى ما يع ادل ١.٧ مليار دولار فقط ، أي ما نسبته ٠.٣% من الناتج القومي الإجمالي<sup>٤</sup> .

والتطوير.<sup>(٦)</sup> وحيث ان دولة الكويت تقوم بفرض نسبة معينة من أرباح الشركات لدعم " مؤسسة الكويت للأبحاث العلمية " تقدم كمعونة من القطاع الخاص، وكمورد إضافي لحركة البحث العلمي في جامعاتها ومراكزها البحثية.

لكن يجب علينا ان نتعرف عن مصادر تمويل البحث العلمي بدولة:

- ١ . الدولة: وهي تخصص ميزانية للبحث العلمي تدرج تحت بند مستقل في صلب الموازنة العامة للدولة.
- ٢ . الصناعة والمؤسسات الإنتاجية: وهي تخصص جزءاً من أرباحها كميزانية خاصة بالبحث والتطوير في الجامعات ومراكز البحث لقاء قيام هذه المراكز بمعالجة مشاكل الإنتاج وتطويره من خلال البحوث التي تنجز لصالح المؤسسات الإنتاجية<sup>(٧)</sup>
- ٣ . الجامعات والمعاهد الأكاديمية: وهي تخصص نسبة من عائدات العمل المهني والدراسات والاستشارات الفنية لدعم البحث العلمي والتقني

٤ -الإعانات والمساعدات الدولية التي تقدمها الحكومات أو المنظمات الدولية أو مصادر أخرى غير المذكورة .

#### المطلب الثاني: معوقات البحث العلمي

ان غياب الجهات المؤثرة في مسار البحث العلمي الذي يلعب دور هام في ضعف و اعاققة تطور البحث العلمي، وعدم التنسيق بين هذه الجهات، و الاعتماد على الاستشارات و الخبرات الأجنبية في مجالات التطوير، مما يؤثر سلبا على نفسية الباحث العربي و الاقلال من شأنه، الذي يبث بغيوم عدم الثقة في نفس بأداء دور فعال ومؤثر بالمناحي العامة . و لاننسي او نناسي انخفاض مستوى الدخل للباحث العربي مقارنة بأقرانه الاجانب، مما يؤثر تلقائيا على انشغاله بالبحث عن اسباب رزق جديدة لتحسين اوضاعه المادية.<sup>(٧)</sup>

نلاحظ أن معدل إنفاق الدولة العبرية على البحث العلمي غير العسكري ضعف ما ينفق في العالم العربي ، في عام ١٩٩٩م بلغ حوالي ٩.٨ مليارات ، أي ما يوازي ٢.٦٪ من حجم إجمالي الناتج الوطني ، في عام ٢٠٠٤م ، وصلت نسبة الإنفاق على البحث العلمي في إسرائيل إلى ٤.٧٪ من ناتجها القومي الإجمالي . في عام ٢٠٠٨، بلغ حوالي ٩ مليار دولار . علماً بأن معدل ما تصرفه حكومة إسرائيل على البحث والتطوير المدني في مؤسسات التعليم العالي ما يوازي ٣٠.٦٪ من الموازنة الحكومية المخصصة للتعليم العالي بكامله ، بينما يصرف الباقي على التمويل الخاص بالرواتب ، والمنشآت والصيانة والتجهيزات ، بينما يصرف القطاع الخاص ما نسبته ٥٢٪ من الإنفاق العام على الأبحاث والتطوير ، وإذا قورن وضع إسرائيل بالدول المتقدمة الأخرى ، نجد أنها تتنافس وتسبق كثيراً من الدول الغنية والبلدان المتقدمة في هذا الميدان ، حيث تحتل إسرائيل المركز الثالث في العالم في صناعة التكنولوجيا المتقدمة بعد «وادي السيليكون» في كاليفورنيا وبوسطن ، والمركز الخامس عشر بين الدول الأولى في العالم المنتجة للأبحاث والاختراعات. أما بالنسبة إلى عدد سكانها قياساً إلى مساحتها فهي الأولى في العالم على صعيد إنتاج البحوث العلمية<sup>(٨)</sup> . .

والناظر إلى واقع التمويل العربي للبحث العلمي ، يجد أنه يختلف كثيراً عن المعدل العالمي للإنفاق على البحث العلمي ، يعد القطاع الحكومي الممول الرئيس لنظم البحث العلمي في الدول العربية، حيث يبلغ حوالي ٨٠٪ من مجموع التمويل المخصص للبحوث والتطوير مقارنة بـ ٣٪ للقطاع الخاص ، و ٧٪ من مصادر مختلفة . وذلك على عكس الدول المتقدمة وإسرائيل حيث تتراوح حصة القطاع الخاص في تمويل البحث العلمي في اليابان ما بين ٧٠٪ ، و ٥٢٪ في إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية. صفا حمود عبد العلي، التعليم العالي و التكنولوجيا في إسرائيل، القاهرة، الدار المصرية، ٢٠٠٣. <sup>(٩)</sup> .  
محمد عبد الحميد، البحث العلمي في الدراسات الاعلامية، عالم الكتاب، بيروت، ٢٠٠٠، ص ٣٠ وما بعدها <sup>(٩)</sup>

ان أعضاء الهيئة التدريسية مرهقين بالاعباء التدريسية و الادارية التي لا تسنح لهم الفرصة باستكمال بحوثهم العلمية. و لا سيما ان الجامعات العربية تركز على البحوث النظرية ولا التجريبية. كما ان الجامعات العربية فقيرة بالمختبرات و مراكز البحوث ومكتبات الحديثة.

التعاون الخلاق بين الجامعة و الباحث يشكل فريق عمل رائع لكن هذا مفتقر بدول العربية ، حيث كلا يغرز خنجره بزميله خوفا على وظيفته. الشك و عدم الثقة ما يعرقلان مسيرة البحث العلمي، من ثم خوف الباحث ان كل عمله مهدر بنهاية ، وسيكون الاعتماد على الباحث الاجنبي. و ان عدم الحصول على ترقية علمية هذا يؤثر تأثيرا سلبيا على مسيرة البحث.

كما أن معظم هذه الجامعات يعاني من أزمات مالية وما ترصده بعض الأنظمة لا يكاد يتجاوز ما يسمى بميزانيات التشغيل، ولا مكان فيها لشيء اسمه البحث العلمي الذي ينبغي أن يتم الإنفاق عليه بسخاء ليتمكن الباحثون من اكتشاف الطريق الصحيح إلى التطور القائم على المعرفة ، والتخطيط والمنهجية وليس على الاجتهادات والعشوائية.

ان معظم الجامعات العربية تركز على التدريس أكثر من تركيزها على البحوث العلمية بينما الدول المتقدمة ترصد الميزانيات الضخمة للبحوث العلمية لمعرفة فوائد الضخمة التي تغطي أضعاف ما أنفقته، فضلا عن افتقار الجامعات العربية لأدوات التسويق الجيدة لبحوثها ومراكزها البحثية، وكذلك غياب المؤسسات الاستشارية الضخمة بتوظيف نتائج البحث العلمي و تمويله من أجل تلك النتائج 'لي مشروعات اقتصادية اقتصادية مربحة. إضافة ان الدولة العربية تعتمد على شراء المعرفة و لا ترهق نفسها بالبحث العلمي. كما تعاني تلك الجامعات من الانفصال الكلي عن أرض الواقع، من حيث ان بحوثها لا تساهم بحل مشكلات المجتمع و او إثراءه . بالإضافة عن المؤسسات و الاثراء لا علاقة لهم بالعلم او بالبحث العلمي.

كما تؤثر المعطيات على أهمية الحرية الأكاديمية والبحث العلمي، باعتبار أن كل ما ضاقت الحريات العامة ، وتقلصت الممارسات الديمقراطية ، وكثرت تدخلات الدولة في شؤون وقضايا الجامعة مما يجعلها الجامعة بالتالي تبتعد عن المشاركة في الشأن العام ، وكلما ضاقت الحرية الأكاديمية وتقلص فعلها، ضاق معها البحث العلمي وتقلص مردوده وابتعد عن مهامه ورسالته.

### الفرع الأول: النظام المتكامل

ان الوطن العربي من وجهة نظري لا ينقصه أشياء كثيرة لخوض بالبحث العلمي و ان يكون من دول الاوائل ، لكن اهم ما ينقصه هو النظام المتكامل، أي هذا النظام المتعلق بوضوح الرؤية العربية للمستقبل غير ثابت. نلاحظ الكل يعلق ضعف البحث العلمي على شناعة ضعف الميزانية العربية، فمن وجهة نظري ان لو زدنا البحث العلمي<sup>١</sup> % من ميزانية البحث العلمي<sup>(٢)</sup>، لما تغير شيء طالما ان القاعة البحثية مفتقدة. لكن هنا السؤال ماذا نحتاج اذن؟ نحتاج إلي مناخ خاص،

و هذا الإسهام الضعيف من قبل القطاع الخاص للمؤسسات البحثية يرجع إلى عدم تقدير القطاع الخاص لقيمة البحث العلمي وجدواه . إضافة إلى عدم كفاية الميزانيات التي ترصدها المراكز والجامعات ومؤسسات المجتمع للبحث العلمي ، وإلى الفساد المالي والإداري الملحوظ في الجامعات ومراكز البحوث العربية.

فتمويلات المادية لن تبني قاعدة علمية قوية، في أوطان القاعدة التأسيسية العلمية و الفكرية ضعيفة و متدهورة، أننا بحاجة لاسس فكرية باعثة لجو بحثي رائع ، يمكن ان نقول اننا بحاجة الي ثقافة لا لا الفكر يختلف عن الثقافة. لبناء منظومة علمية بحثية فنحن بحاجة الي مثلث متساوي الاضلاع قاعدته العلم و أضلاعه الفكر و التعليم، هذا المثلث الرائع لا يمكن أن يكون لعدم وجود المناخ المناسب الذي يعيش فيه بعيد عن منغصات السياسية و الدينية و الفكرية الحرة. عندما تتكون تلك القاعدة، فنكون قد وضعنا مقاييس رائعة لبناء منظومة متقدمة من البحث.<sup>(٩)</sup>

### الفرع الثاني: مقاييس التقدم البحثي

حتي نكون في قمم دول بالبحث العلمي، يجب علينا مسح ومعالجة المستنقعات، أي بمعنى ان أطلب ان نكون من دول الاولي بالبحث العلمي، و انا افتقر للقاعدة السليمة البحثية، أي افتقر الفهم و المعرفة التكنولوجية، واطالب بالمحو الامية التكنولوجية و انا لم امحو امية القراءة و الكتابة، حيث الوطن العربي مازال يعني من أمية القراءة و الكتابة. نحن مطالبين بتغير اساليب التدريس واساليب القراءة ، أي مطالبين بتغير المناهج البحثية و العلمية بالسنوات التمهيديّة، كيف بنا ان نغير المناهج و بدول العربية نغير اسماء المدارس و اللغات فقط ولا نغير بالقيمة الاساسية لكنني نقوم باضافة قيمة مضافة لاهل العيون و ليس لاهل العقول.

من أهم مقاييس البحث العلمي، ان تبني مقاعد الدراسية الاولي على الفهم و الحوار و التفكير لا على الحفظ و التلقين و تعيبتها بقوالب لاختبارات الصيفية

ولا يغيب عن بالنا من اهم المقاييس البحثية هو التفاعل الجماعي، يجب ان نعلم و نتعلم الفكر الجماعي هو الذي يعي و لا يموت اما الفكر الفردي التي تعيش عليه الدول العربية بمجالات البحث العلمي لا يمكن أن يؤهلها لخوض معركة اكون او لا اكون.<sup>(١٠)</sup>

الاحكتار الشخصي للمعلومة هو مقبرة العلماء و التطور العلمي، حيث يجب ان نعلم جيدا ان التفكير الانفرادي لن يبني اقتصاد قوي او قاعدة علمية بحثية عتيده.

### الفرع الثالث: لماذا البحث العلمي مادمننا قادرين ماديا

مادام العرب قادرين على الشراء فلماذا ارهاق العقول بالبحث بالكلل و السهر و التعب، مادام بمقدرتي شراء عقول العالم وضعهم بوتقة الفخامة و الترف الرهيب. ان الشعوب العربية ان لم تنحي تلك الفكرة من أذهانهم سوف يبكون مستهلكون للممات و لن يغيروا شيئا بشعورهم او بدولهم. يجب ان تعلم الدول العربية لا بالغناء او بترف يمكن ان تصنع حضارة. العلماء هم من يصنعون الحضارة و التطور الفكري و الحضاري و الاقتصادي و السياسي.

لذا فان البحث العلمي في الدول العربية يتخلف كثيرا عما بعد عام ، رغم زيادة معدل الإنفاق العربي على البحث العلمي في الفترة م ن عام ١٩٧٠م ، وحتى عام ٢٠١٥م، لكن هذا التقدم الضئيل لا تأثير له على الفجوة الكبيرة بين الأقطار العربية في هذا المجال مقارنة بالوضع العالمي المتسارع<sup>(١١)</sup> .

راشد القصبي، استثمار و تسويق البحث العلمي في الجامعة، مستقبل التربية العربية، مجلد ٩، عدد ٢٨، ٢٠٠٨. <sup>(٩)</sup>  
د. الشهابي ابراهيم الشراقي، الأصول العلمية لإعداد البحوث القانونية و الرسائل الجامعية، الافاق المشرقة، الشارقة، ط ٢، ٢٠١٣ ص ١٩ وما بعدها <sup>(١٠)</sup>



كما اننا لايمكن ان نتناسي ان الشعوب العربية اقل الشعوب قراءة، و ملاحظ ذلك بالكم و الاعداد المطبوعة من الكتب العلمية المنتجة سنويا حيث تقارن بمثيلاتها من دول اسيا بأنها الاضعف قراءة و بحثا من حيث نوع الكتاب و تنوعه العلمي.

إضافة إلي ذلك عدم وجود حرية أكاديمية كتلك التي يتمتع بها الباحثين العلميين، و البيروقراطية و الفساد الاداري والمالي والترهل الدور القيادي. و اهمال عناصر الباحثين و تدريبهم التدريب الناجع، و تهميش الكوادر البحثية التي لا تتفق مع سياسة الحكومة، و من ثم يبدأ التهجير او الهجرة الي دول اوربا التي تفتح أذرعها لهم.<sup>(11)</sup>

فلايجوز النظر للبحث العلمي بأنه ترف علمي، أو ذهني، او بلا هدف مقصود، لان ذلك تهميش له، و للدور الذي يلعبه في تقدم الأمم. ودليل على ذلك أن بعد الحرب العالمية الأولى بدأت حركة البحث العلمي تدهير فأنشأت بريطانيا ١٩١١ هيئة البحث العلمي، وكما تابعتها بعد ذلك الولايات المتحدة الامريكية بإنشاء مركز البحوث القومي ١٩١٦ و الذي كان جل إهتمامة بالتوصل إلي المخترعات التي تساعد في مجال الحروب.

#### التوصيات المقترحة:

لارتقاء بالبحث العلمي يقع الدور ليس على طرف واحد إنما على جميع الاطراف:

- وضع استراتيجيّة وخطة علمية واضحة المعالم ومدروسة الجوانب
- تطوي البني التحتية العلمية وتقوية الامكانيات الفنية و الخدماتية في مدارس و الجامعات
- تبادل الثقافي بين المستويات المحلية بدءا ومن ثم العالمية
- خلق توأمة جامعية
- العمل كفريق عمل
- اعادة الثقة للباحث العربي
- تقليل العبء التدريسي لاعضاء هيئة التدريس-
- فتح ابواب لحضور المؤتمرات العلمية و الندوات وتبادل العلمي
- الاقبال من الانظم الادارية المركزية
- استحداث تخصصات علمية دقيقة
- اعادة النظر باساليب التحفيز

وقد أكد الدكتور أحمد زويل على أن مصر لا تتمتع بأخلاقيات البحث العلمي ، وجائزة نوبل التي حصلت عليها نتاج جهد جماعي شارك فيه ٢٥٠ عالماً، فليس كل من حصل علي الدكتوراه عالماً ، كما أكد زويل على أن خصخصة التعليم بالمفهوم الذي يمارس في مصر، وبعض الدول العربية سيؤدي إلي انهيار التعليم ، لافتاً إلي أن الجامعات الخاصة في أمريكا ، والعالم المتقدم لا تهدف إلي الربح<sup>(11)</sup> .

- اتباع الاساليب الحديثة بتدريس.
- ان يعلم باحثونا أنهم مطالبين بالبحث العلمي في جميع المجالات
- ان يولد بجامعاتنا قرار رشيد، يقوم على تبني القناعة الاكيدة بأن البحث العلمي هو جزء من حياتها و كيانها.
- ان تربط الابحاث بأهداف الشعوب
- أن تتبني الجامعات و الدول سياسة التعريب و الترجمة في جميع المجالات.

### لخاتمة

بعض الدول العربية لا ينقصها المال، و بعضها الاخر لا يرقصه العلماء، و دول لا ذاك و لا ذاك ، و دول مليئة بالجامعات و مراكز البحث العلمي و يكاد يكون هناك فيضان بها، ومع ذلك حال الدول العربية لا يتغير، و لم تحل أي مشكلة من مشاكل الدول العربية بتنمية او بتطور تكنولوجيا منذ عشر سنين، رغم وجود الكم الهائل من شهادات العليا و المتخصصة، و الالاف من رسائل الماجستير و الدكتوراه، لكن النتيجة بدون تغيير.

وأننا لنقف حائرين و غير مباليين مرات أخرى، و هذا يعني أن المشكلة لا تكمن في الفقر و لا في ميزانيات الجامعات العربية، و لا الميزانيات المرصدة للبحث العلمي، بل تكمن في غياب السياسات الموجهة للبحث العلمي و إن كان على مستويين دولة و جامعة.

ان وكب البحث العلمي لا ينتظر احد، فيجب علينا نتبع الوتيره و ان نطور من أنفسنا، و ان نقلل الهوه بننا وبين الدول المتقدمة، و حل المشكلات الدولة العربية من تنمية و سياسة و تكنولوجيا بايجاد الحلول و البدائل.

الحقيقة الموضوعية تؤكد إنه ما من سبب في تعثر الأبحاث العلمية و تراجعها المستمر في الوطن العربي سوى غياب التخطيط و ضاءلة الإمكانيات. ولا أغفل هنا بالإشارة إلى أن أجدية البحث العلمي تبدأ من المدارس الابتدائية ، وأن إصلاح التعليم العام ، و تدريب التلاميذ من نعومة أظفارهم على رؤية ما حولهم بعيون و عقول واعية قادرة على التقاط الأشياء و الحكم عليها ، أو التعامل معها بفهم ، يقتضي وقتاً أطول و إعداداً سليماً لجيش من المدرسين المؤهلين الذين سيوكل إليهم أمر إعداد علماء المستقبل ، و ما تحتاج إليه الأوطان من خطط و برامج قابلة للتنفيذ و قادرة على العبور بهذه الأوطان من وضعها الراهن إلى المستقبل و النهضة العلمية المنشودة

### المراجع:

د.الشهابي ابراهيم الشرفاوي،الأصول العلمية لإعداد البحوث القانونية و الرسائل الجامعية،الافاق المشرقة، الشارقة، ط الثانية، ٢٠١

صفا محمود عبد العال، التعليم العالي و التكنولوجيا في اسرائيل، القاهرة، الدار المصرية، ٢٠٠

عبد الحميد محمد، البحث العلمي في الدراسات الاعلامية، عالم الكتاب، بيروت: ٢٠٠٩  
راشد القصيبي، استثمار و تسويق البحث العلمي في الجامعة، مستقبل التربية العربية، مجلد ٩، عدد ٣، ٢٠٠٩  
محمد نوفل وسلمان الشيخ و طلعت غربال، ترجمه مناهج البحث في التربية و علم نفس، ديوبلد ب فان دالين، مراجعة  
سيد عثمان، مكتبة الانجلو المصرية، ط: الثالثة ١٩٨٥